ـب انتصر للوطن

- إقرار برنامج العمل السياسي بصيغته المعدلة، واعتباره أساساً علمياً للنهوض بأعباء ومتطلبات المرحلة القادمة.
- إقرار استحداث لجنة الأمن والدفاع ضمن اللجان المتخصصة في اللجنة الدائمة وتفويض اللجنة الدائمة إجراء التعديلات اللازمة على اللائحة الداخلية والنظام الأساسي
- إقرار استحداث لجنة للرقابة التنظيمية كإحدى اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة الدائمة، وتفويض اللجنة الدائمة لاستكمال الإجراءات الخاصة بإنشائها، وتحديد اختصاصاتها.
- توسيع عضوية لجان المؤتمرات الفرعية في الوحدات الإدارية.

المؤتمر التكميلي للمؤتمر العام الرابع

انعقد المؤتمر التكميلي للمؤتمر العام الرابع في الفترة من 30 سبتمبر وحتى 2 أكتوبر 1990م، برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح- الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام- تم فيه إجراء الانتخابات التكميلية لعضوية اللجنة الدائمة.

وقد أدت ريادية المؤتمر في إعادة تحقيق الوحدة، وفي نهجه الديمقراطي وإنجازاته التنموية، إلى توسيع عضويته إلى المحافظات الجنوبية والشرقية، فور قيام الجمهورية اليمنية، ففي غمرة أفراح شعبنا بتحقيق وحدته المباركة، كان من أولى الواجبات التي انتصبت أمام المؤتمر، أن يشمل إطاره التنظيمي كل ساحة الوطن اليمني الواحد، وأن تتسع تكويناته لكل كفاءة وطموح، وليحقق ما حرص عليه دائماً وهو تعزيز الوحدة الوطنية، ولتنفيذ ذلك عقد في كل مديرية مؤتمر فرعي يتكون من مجموع أعضاء المؤتمر في تلك المديريات وانتخبوا ممثلين لهم إلى المؤتمر التكميلي للمؤتمر العام الرابع قوامه مائتان وثمانون مندوباً، والذي انعقد في العاصمة صنعاء، وتم فيه إجراء الانتخابات التكميلية لعضوية اللجنة الدائمة..

المؤتمر وتطبيق الشعارات

لقد رفع المؤتمر الشعبي العام شعاره "لا حرية بلا ديمقراطية، ولا ديمقراطية بلا حماية، ولا حماية بدون تطبيق سيادة القانون" بدءاً بمرحلة التأسيس التي رفع فيها شعار المرحلة: "المشاركة الشعبية على طريق الديمقراطية والتنمية، والوحدة اليمنية".

وترجم هذا الشعار إلى أفعال من خلال تكريس المشاركة الشعبية في صنع القرار عبر المؤسسات التشريعية، والتعاونية، والمجالس المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.. ويمكننا أن نرى تطبيق شعارات المؤتمر في مرحلة التأسيس جلية في هذه المؤسسات... فمجلس الشعب التأسيسي الذي صدر الإعلان الدستوري الثالث في عام 1979م، والقاضي بتوسيع اختصاصاته وزيادة عدد أعضائه من (99) عضواً إلى (159) عضواً، قد ضم مختلف الكفاءات العلمية والتقنية والفنية، والقدرات المتخصصة.

إجراء انتخاب أعضاء مجلس الشورى في يوليو 1988م. حيث سارت العملية الانتخابية بنجاح تام، شهد المراقبون العرب والدوليون بنزاهتها.

في أكتوبر 1995م جرت انتخابات الهيئات الإدارية للمجالس المحلية للتطوير التعاوني لتمثل إضافة وطنية إلى رصيد العمل الديمقراطي التنموي للمؤتمر.

وفي المرحلة التأسيسية للمؤتمر أخذت المنظمات الجماهيرية في الاتساع، والتطور الكمي والنوعي، وقامت العديد من الاتحادات والنقابات والجمعيات، وشملت مختلف القطاعات العمالية والمهنية والحرفية، إلى جانب الجمعيات الزراعية والخيرية والعلمية والإسكانية... وتشكّل ما يزيد على (15) نقابة عمالية تم على أساسها تشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية.

بلغت النقابات والاتحادات المهنية (17) نقابة واتحاداً، كما تم إنشاء العديد من الجمعيات منها خمس جمعيات نسائية، وخمس جمعيات ثقافية واجتماعية، وصحية وخيرية، و(24) جمعية حرفية.. أما الجمعيات التعاونية الزراعية فقد بلغ عددها (100) جمعية، وتجاوز عدد المنظمات الجماهيرية(300) منظمة، شملت العاملين والمتخصصين في مختلف المجالات.

كما شهد الوطن ثورة تنموية اجتماعية واقتصادية إعمالاً للهدف الثالث من أهداف الثورة الذي نص على رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً..

فقد ركزت الخطة الخمسية الأولى على أنشطة الهياكل والبنى والخدمات الأساسية، والخدمات العامة، فيما ركزت الخطة الخمسية الثانية (1982-1986م) على بناء قاعدة إنتاجية تُعنى بإعادة تركيب البنية المادية للإنتاج بما يؤمّن زيادة نسبة مساهمة القطاعات السلعية، والاهتمام بالثروات الطبيعية والتعدينية، وتوفير الترابط بين القطاعات والنشاطات الاقتصادية.

وفي هذه الخطة تم استخراج النفط، وإعادة بناء سد مأرب، وكلاهما عزز ثقة الشعب بقائده الرئيس علي عبدالله صالح، وبالمؤتمر الشعبي العام، وقد مثل عام 1984م، عام النهضة الزراعية وتحقق من خلاله تطور نوعي، وكمي في الإنتاج الزراعي، واكتفاء ذاتي في كثير من الفواكه والخضروات وفائض منها صار يسوق إقليمياً، كما تحقق نجاح رائع في استثمار الثروة السمكية في السوق المحلية والخارجية.

وحدثت ثورة في المواصلات والاتصالات، وفي شبكة الطرق والمواصلات البرية والبحرية والجوية وخدمات المياه والكهرباء، ورعاية الشباب، ومراكز الأمومة والطفولة، ورعاية الأسرة وقطاع المرأة ورعاية المغتربين..

المؤتمر يترجم أهداف الثورة اليمنية

الوحدة اليمنية

تطبيقاً لشعار المؤتمر الذي رفعه في المرحلة التأسيسية، كان العمل يسير حثيثاً لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، فكل ما كان يُنجز في مختلف مجالات الحياة، وما يتحقق من الإنجازات التنموية، كان في صميم بناء صرح الوحدة، وبهمة القائد الوحدوي الرمز الزعيم علي عبدالله صالح ، اختصرت المسافات إلى يوم الوحدة بسرعة قياسية، فقد استطاع أن يحيل مأساة حرب 1979م بين شطري الوطن إلى عملية سلمية على طريق إعادة تحقيق الوحدة، بتنشيط عمل لجان الوحدة، وتغليب خيار الحوار السلمي، وتحكيم العقل ورفض اللجوء إلى العنف والحرب.. ومن ثمار قيام المؤتمر الشعبي العام تشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحد والتي تم من خلالها وضع تصور مشترك للعمل السياسي، اتفق فيه المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني في 2 نوفمبر 1989م، على البديل الثاني من بين أربعة بدائل للتنظيم السياسي والذي ينص على الإبقاء على المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني في وضع مستقل وإتاحة حرية التعدد السياسي والحزبي.

وقد توجت كل تلك الجهود بتحقيق حلم الشعب والقائد والمؤتمر والحزب الاشتراكي اليمني وكل القوى السياسية في الساحة اليمنية، وإنهاء حالة التشطير، وإعلان دولة الوحدة، وقيام موحد اليمن الزعيم علي عبدالله صالح، برفع علم الجمهورية اليمنية خفاقاً والى الأبد في مدينة عدن في صبيحة يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م.

انطلاقة جديدة

انعقدت الدورة الأولى للمؤتمر العام الخامس في الفترة من 25 يونيو إلى 2 يوليو 1995م، وترجع أسباب تأخير انعقاد المؤتمر العام الخامس المحدد بأربع سنوات من انعقاد المؤتمر العام الرابع الى:

1) والانشغال بالكثير من القضايا الوطنية والعربية.
2) اللقاءات والحوارات التي سبقت تحقيق الوحدة اليمنية حتى تم اعلان تحقيقها في 22/مايو/1990م.
3) حرب الخليج الثانية وعودة مليون ونصف مغترب يمني من دول الخليج.
4) مواجهة المؤامرات الداخلية والخارجية ضد الوحدة اليمنية.
5) حرب الدفاع عن الوحدة.
6) معالجة وترميم ما خلفته مؤامرة الانفصال من الخسائر والأضرار البشرية والمادية.

انعقد المؤتمر الشعبي الخامس تحت شعار: (المؤتمر العام الخامس انطلاقة جديدة لتطوير البناء التنظيمي وتعزيز الديمقراطية وبناء اليمن الجديد) ومثل انعقاده تحولاً في مسار عمله، حيث تم فيه استحداث مناصب قيادية جديدة وإضافة شرط جديد إلى شروط العضوية وهو ألا يكون العضو منتمياً إلى حزب سياسي آخر، كما تم إقرار وإنجاز ما يلي:-

1) إدخال بعض التعديلات في الميثاق الوطني بما يتماشى والنصوص الدستورية لدولة الوحدة، واستيعاب التطورات التشريعية والسياسية التي شهدتها الساحة اليمنية،وتحقيق مبدأ التعددية الحزبية والسياسية وإبراز وحدة النضال الوطني شمالاً وجنوباً.
2) إقرار النظام الداخلي الذي اشتمل على تحديثات هيكلية وتنظيمية.
3) استحداث رئاسة للمؤتمر رئيس ونائب رئيس.
4) تغيير أمانة سر اللجنة الدائمة إلى الأمانة العامة.
5) تشكيل أربعة قطاعات متخصصة في الأمانة العامة يرأس كل قطاع أمين عام مساعد يعد عضواً في اللجنة العامة.
6) إعادة تشكيل الدوائر المتخصصة وتبعيتها للقطاع المختص وعضوية رؤسائها في الأمانة العامة.
7) استحداث هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي وتوسيع مهامها وصلاحيتها.
8) جعل المركز التنظيمي هو الوحدة الأساسية في التنظيم القاعدي للمؤتمر بدلاً عن الجماعة التنظيمية ،وأن يشكل على أساس جغرافي وليس مهني تماشياً مع التعددية السياسية والحزبية وان تنشأ المراكز على مستوى الحي والقرية ويتكون كل مركز بما لا يقل عن 31 عضواً ولا يزيد عن 51 عضواً.
9) استحداث الهيئتين النيابية والوزارية واستحداث الهيئات التنفيذية على مستوى المحافظات والمديريات.

الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس

انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس خلال الفترة من 24-26أغسطس 1997م، ركزّت على تفعيل الأداء التنظيمي وتنشيط آلياته وتحديد وتنظيم آلية الاتصال والتواصل التنظيمي بين مختلف التكوينات واستكمال اللوائح التنظيمية لجميع الأطر والهيئات المؤتمرية.

وأهم ما أقره المؤتمر العام الخامس في هذه الدورة إجراء دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات المؤتمر القاعدية والقيادية وكانت هذه القرارات بمثابة تحول في الأداء التنظيمي للمؤتمر حيث تطورت العملية الديمقراطية داخل المؤتمر بجميع هيئاته وتكويناته، وشكّل إلغاء نسبة التعيين عاملاً محفزاً للنشاط التنظيمي.

المؤتمر العام السادس

الدورة الأولى:-

انعقدت الدورة الأولى للمؤتمر العام السادس خلال الفترة من 4-7يوليو 1999م، وقد مثلت هذه الدورة نقلة نوعية في العمل التنظيمي القائم على أسس علمية مدروسة عبر تبني المؤتمر للعمل المؤسسي وإقراره العديد من الأدبيات التي تنظم عمله ومن ذلك:-

1- النظام الداخلي المعدل.
2- البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر في الانتخابات الرئاسية.
3- انتخاب علي عبدالله صالح ليكون مرشحاً للمؤتمر في الانتخابات الرئاسية في أول انتخابات رئاسية مباشرة تجسيداً لمبدأ التداول السلمي للسلطة.
4- انتخاب كل من:-
- رئيس المؤتمر.
- نائب رئيس المؤتمر.
- الأمين العام.
- رئيس وأعضاء هيئة الرقابة التنظيمية.
- أعضاء اللجنة الدائمة.

وقد سبق انعقاد إجراءات الدورة انتخابات فروع المديريات - المحافظات وأمانة العاصمة- الجامعات لقياداتها، وفي هذه الدورة الانتخابية الكاملة مارست الفروع الديمقراطية قولاً وعملاً بدءاً بالمراكز التنظيمية وانتهاءً بانتخابات فروع المحافظات والجامعات وأعضاء المؤتمر العام السادس وأعضاء اللجنة الدائمة والعامة.

وهذا ما أكد حرص المؤتمر على تطبيق الثوابت التي نادى بها كالممارسة الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر وتعزيز الممارسة الديمقراطية الداخلية للتنظيم.

الدورة الثانية للمؤتمر العام السادس

انعقد في الفترة من 24-26 أغسطس 2002م، وتحت شعار(معاً على طريق التنمية وترسيخ الوحدة الوطنية والممارسة الديمقراطية) المؤتمر العام السادس الدورة الاعتيادية الثانية تزامناً مع مرور عشرين عاماً على تأسيس المؤتمر الشعبي العام..

وقد وقفت هذه الدورة أمام العديد من الأوراق والوثائق المتعلقة بالأداء التنظيمي وكذا الأنشطة المستقبلية للمؤتمر ومنها مشروع إعادة الهيكلة التنظيمية والتي بدأ تنفيذ بعض مضامينها منذ المؤتمر العام التكميلي للمؤتمر العام الرابع إلا أنها ظلت غير مكتملة في مضامينها وآلياتها حيث جاءت هذه الدورة لتقر مشروع التعديلات على النظام الداخلي بهدف إحداث نقلة نوعية في آليات العمل التنظيمي وترسيخ قاعدة اللامركزية التنظيمية والممارسة الديمقراطية داخل تكوينات المؤتمر.

وأقر تفويض اللجنة الدائمة باستكمال إجراءات إعادة الهيكلة وإقرار صيغتها النهائية حيث جاء انعقاد الدورة الرابعة للجنة الدائمة في فبراير من العام 2005م.

المؤتمر العام السابع

الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع

عقدت الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع في مدينة عدن في الفترة من 15- 18 ديسمبر 2005م، بقوام ألف عضو وأقرت انتخاب الزعيم علي عبدالله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي العام، وانتخاب عبدربه منصور هادي، ود/ عبدالكريم الارياني نائبين لرئيس المؤتمر وانتخاب الأستاذ عبدالقادر باجمال أميناً عاماً للمؤتمر، كما انتخبت هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي والإداري، وأقرت الدورة التقرير السياسي المقدم من اللجنة الدائمة والبرنامج السياسي للمؤتمر.. وبعد انتهاء أعمال المؤتمر العام عقدت اللجنة الدائمة المنتخبة دورتها الأولى الاعتيادية في 18 ديسمبر 2005م في مدينة عدن برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح، وانتخبت اللجنة العامة من بينهم أربع نساء، والإمناء العامين المساعدين ومن بينهم امرأة واحدة، وأقر في هذه الدورة التعديلات على مشروع النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي ولوائح التكوينات التنظيمية.

الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام السابع

عُقدت دورة استثنائية للمؤتمر العام السابع- في الفترة 21 -24 يونيو 2006م في العاصمة صنعاء برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- وبمشاركة أكثر من ستة آلاف عضو من قيادات المؤتمر، حيث أعلن الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر عدم رغبته الترشح لرئاسة الجمهورية، الأمر الذي أثار قلقاً على مستوى الوطن وفي المقدمة داخل المؤتمر وتطور الأمر إلى خروج جماهير الشعب للاعتصام في الساحات والميادين ورفضهم عدم مغادرتها تمسكاً بالزعيم كمرشح للمؤتمر لرئاسة الجمهورية عن المؤتمر الشعبي العام وشكلت ردود الأفعال الشعبية ضغوطاً عليه ما اضطره بعد أيام إلى الاستجابة لرغبة أبناء الشعب.. وأعلن ترشحه لمنصب رئاسة الجمهورية للانتخابات الرئاسية سبتمبر 2006م تلبية لضغوطات الجماهير.. مؤكداً أنه سيبادل الشعب الوفاء بالوفاء استناداً إلى رصيده النضالي الكبير الذي مثل فيه ضمير الشعب اليمني وعمل على تحقيق أهداف الثورة اليمنية ومضامين الميثاق الوطني ، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية والدفاع عنها وما حققه من إنجازات على مستوى التنمية والديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة المدنية الحديثة.

الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة

انعقدت الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة خلال الفترة 25- 26 أغسطس 2007م في العاصمة صنعاء برئاسة رئيس المؤتمر، واستمعت اللجنة الدائمة إلى تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الأستاذ/ عبدالقادر باجمال الذي تضمن مجمل نشاط الأمانة العامة والتكوينات التنظيمية للمؤتمر لفترة ما بين دورتي الانعقاد الأولى والثانية بعد الانتصارات الباهرة التي حققها المؤتمر في خوضه معترك العمل الديمقراطي التاريخي المتمثل في الانتخابات الرئاسية والمحلية.

الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة

عقدت اللجنة الدائمة للمؤتمر دورتها الاستثنائية في 12 نوفمبر 2008م تحت شعار "نحو انتخابات نيابية حرة" متزامنة مع الاستعدادات للاستحقاق الديمقراطي النيابي في 27 من أبريل 2009م والمتمثلة في عملية مراجعة وتعديل جداول قيد الناخبين، ووقفت أمام المستجدات والتطورات المحلية ، خاصة منها الاستحقاق الديمقراطي الانتخابي والذي ونتيجة لرفض أحزاب المشترك تم تأجيل تلك الانتخابات النيابية الى الآن.

اللجنة العامة:

على المستوى التنظيمي عقدت اللجنة العامة (45) اجتماعاً بين دورتي المؤتمر العام السابع أقرت خلالها موجهات الخطط السنوية لنشاط المؤتمر والموازنة السنوية للمؤتمر واتخذت القرارات بالتعيينات في نطاق الأمانة العامة، كما اتخذت القرارات في مجال فروع المؤتمر، وبرامج النزول الميداني لأعضاء اللجنة العامة والأمانة العامة إلى فروع المؤتمر بأمانة العاصمة والمحافظات والجامعات والدوائر والمديريات وإقرار برامج دورات اللجان الدائمة المحلية في الفروع وإقرار السياسات العامة للعمل التنظيمي والسياسي والإعلامي والجماهيري ومناقشة الإعداد لعقد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للتنظيم.

وعلى المستوى السياسي تم إقرار تحريك العملية السياسية مع أحزاب المشترك واستمرار الحوار مع الأحزاب وتوقيع اتفاق المبادئ وإقرار منطلقات وموضوعات الحوار وضماناته بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب.

وأقرت تبني الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية غير الممثلة في مجلس النواب وأقرت النتائج التي توصلت إليها جلسات الحوار مع تلك الأحزاب، كما أقرت البدائل المقترحة في إجراءات العملية الانتخابية على ضوء دعوات المؤتمر المتكررة لاستئناف الحوار وتحقيق المشاركة المطلوبة لأحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات النيابية 2009م.

الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السابع

انعقدت الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- تحت شعار (معاً من أجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية) في الفترة 5 . 6 مايو 2009م والتي حضرها(6300) قيادي وقيادية من أعضاء المؤتمر من مختلف محافظات الجمهورية.

الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة

عقدت اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام يوم السبت الموافق 8-11-2014م دورتها الاستثنائية برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- حيث ناقشت المستجدات على الساحة الوطنية والتهديدات الخارجية والمخاطر التي تواجه الوطن وأمنه ووحدته وفرض عقوبات ظالمة ضد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وشخصيتين يمنيتين أخريتين، بالإضافة إلى الوقوف أمام الأداء السياسي والتنظيمي للمؤتمر الشعبي العام، وحرصه على إنهاء الأزمة السياسية بطريقة سلمية تحفظ لليمن أمنه واستقراره ووحدته وتجنبه الدخول في أتون حرب أهلية مدمرة، وعمل المؤتمر الشعبي العام على تنفيذ التزاماته بنقل السلطة سلمياً وبصورة جسدت مدى حرص قيادته على حقن الدماء اليمنية وسلامة الوطن ووحدته.

وبناءً على النقاشات والمقترحات المقدمة من الاخوة اعضاء اللجنة الدائمة أقرت اللجنة الدائمة تكليف الاخوة:

1-الفار احمد بن دغر نائباً لرئيس المؤتمر
2- الاستاذ صادق أمين أبو راس نائباً لرئيس المؤتمر الشعبي العام
3-عارف عوض الزوكا أميناً عاماً للمؤتمر
4-ياسر احمد العواضي أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر
5- الدكتور ابو بكر القربي أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر. 6-فائقة السيد أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر.

كما اقرت اللجنة الدائمة الرئيسية في اجتماعها عدداً من التوصيات على المستويات السياسية والوطنية والخارجية.